

الموضوع : التشریعات الليبية

قرار رقم 39 لسنة 1990 بتحديد قواعد منح
المعاشات الاستثنائية والإضافية

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 19

السنة الثامنة والعشرون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

<http://cfc2003.yoo7.com/> 00218913662383

مشرف الموقع :

abdo1953@live.co.uk

**قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (39) لسنة 1990م
بتحديد قواعد منح المعاشات
الاستثنائية والإضافية**

اللجنة الشعبية العامة

بعد الاطلاع على القانون رقم 13 لسنة 1980 م بشأن الضمان الاجتماعي وتعديلاته .

وعلى القانون رقم 43 لسنة 1974م والقوانين المعده له .

وعلى قرار الامانة العامة مؤتمر الشعب العام رقم 3 لسنة 1979م بشأن الاختصاصات المسندة للامانة العامة مؤتمر الشعب العام والتي كانت مقرر مجلس قيادة الثورة ،

وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للمخازنة بكتابه رقم 3766/8/30 بتاريخ 10 ربى الاول 1399 ور الموافق 10/10/1989م

وعلى موافقة اللجنة الشعبية العامة في اجتماعها العادى الرابع والثلاثين لعام 99 ور الموافق 89م ،

قررت

مادة (1)

يعمل باللائحة المرفقة في شأن المعاشات والمكافآت الاستثنائية والإضافية

مادة (2)

يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .

مادة (3)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار وي العمل به من تاريخ صدوره .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 16 جمادى الثانية 1399 ور
الموافق 13 أى النار 1990 م

لائحة المعاشات والمكافآت الاستثنائية والإضافية

مادة (1)

يقصر منح المعاشات والمكافآت الاستثنائية والإضافية على المواطنين الذين أدوا خدمات جليلة أو ممتازة للوطن أو لورثتهم المستحقين عنهم بعد وفاتهم .
ويعتبر من الخدمات الجليلة أو الممتازة في تطبيق أحكام هذه اللائحة :

أ) القيام بجهود فائقة كلن لها اثرها في تحقيق مبادئ ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة .

ب) تحقيق منجزات تميزت بالكفاية العالية وحققت زيادة الانتاج أو تفادى الخسائر أو خدمة اهداف التنمية وخطوة التحول الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة .

ج) تقديم ابحاث علمية مبتكرة حققت اقتصاديا في النفقات او تحسينات لطرق العمل او رفعا لمستوى الاداء في الوحدات الادارية او المنشآت الانتاجية .

مادة (2)

تقديم طلبات المعاشات أو المكافآت الاستثنائية أو الإضافية من الجهة العامة التي أديت لها الخدمة إلى أمين اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي في البلدية التي كان يعمل بها أو يقيم بدائرة اختصاصها .

ويرفق بالطلب بيان واضح ومحدد بشأن حالة المواطن الذي طلب المعاش أو المكافأة له أو لأسرته وما قدمه من خدمات يستحق من أجلها المعاش أو المكافأة الاستثنائية أو الإضافية مع شهادة رسمية من الجهة أو الجهات العامة التي أديت لها هذه الخدمات .

مادة (3)

يجري القسم المختص باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي في البلدية بحثا اجتماعيا يستهدف التعريف بالمواطن الذي طلب المعاش أو المكافأة له أو لأسرته وبيان ما قدمه من خدمات تجعله مستحقا لذلك وت نوع هذه الخدمات وطبيعتها وسبب وتاريخ انتهاء خدمته أو عمله وأفراد اسرته الذين يعولهم .
وتقدم اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي البحث للجنة الشعبية للبلدية المختصة .

مادة (4)

تحيل اللجنة الشعبية للبلدية المطلب مرفقا به تقرير البحث الاجتماعي وغيره من الشهادات والتقارير الى لجنة مركزية تمثل فيها امانة الخزانة وصندوق الضمان الاجتماعي .

وتقدم اللجنة المذكورة تقريرا بتوصياتها للجنة الشعبية العامة لاتخاذ قرارها بشأنه .

مادة (5)

اذا رؤى تقرير معاش استثنائي او مكافأة فلا يكفي ذلك الا في حالة انتهاء الخدمة او العمل بسبب الشيخوخة او العجز او الوفاة وذلك ايا كان نوع العمل او الخدمة او مدتها .

وتسرى بشأن استحقاق المعاشات والمكافآت الاستثنائية احكام هذه اللائحة ولا تسرى بشأنها قواعد استحقاق المعاشات والمكافآت العادلة او القواعد المقررة لحسابها .

مادة (6)

لايجوز ان يجاوز المعاش الاستثنائي ما كان يتلقاه المواطن قبل انتهاء خدمته او قبل وفاته من مرتب اساسي وعلاوة سكن او من اجر اجمالي او ما كان يحققه من دخل .

كما تصرف بالإضافة الى المعاش الاستثنائي علاوة العائلة المقررة لاصحاب المعاشات اذا توفرت شروط استحقاقها .

ولا يجوز ان يقل المعاش الاستثنائي عن الحد الادنى المقرر للمعاشات العادلة .

مادة (7)

اذا رؤى تقرير معاش استثنائي لشخص كان يستحق من قبل معاشا عاديا بمقتضى قانون التقاعد او قانون التأمين الاجتماعي او نظام المعاش الاساسي فانه يستبقي له هذا المعاش العادل ويصرف له الفرق بين هذا المعاش العادل وبين قيمة المعاش الاستثنائي المقرر ، وفي هذه الحالة لا تستحق مع المعاش الاستثنائي اية علاوة سكن او عائلة متى كانت قد استحقت مع المعاش العادل .

مادة (8)

ا) اذا رؤى تقرير معاش استثنائي لشخص يستحق بمقتضى القانون
مكافأة تقاعدية او اعانة اجمالية تأمينية فيجب ان ينبع فى قرار منحة
المعاش الاستثنائي على ما اذا كان هذا المعاش يحل محل المكافأة او
الاعانة المذكورة بحيث يمتنع صرفها اليه ، او ان المعاش المذكور
يصرف بالإضافة اليها .

ب) ولايجوز تقرير معاش استثنائي او مكافأة استثنائية لشخص استحق
من قبل مكافأة او اعانة اجمالية تأمينية دون ان ينص قرار منح
المعاش الاستثنائي او المكافأة على ما يتبع بشأن المكافأة السابقة
صرفها وما اذا كان ينبغي استردادها منه من عدمه .

مادة (9)

اذا رؤى منح مكافأة استثنائية فيجب ان ينص فى قرار منحها على ما اذا
كانت تمنع بالإضافة الى أية معاشات عادية او مكافآت او اعانة اجمالية مستحقة
بموجب القانون .

مادة (10)

تصرف المعاشات والمكافآت الاستثنائية والإضافية عن طريق صندوق
الضمان الاجتماعي وتحمل بها الخزانة العامة .

مادة (11)

يسرى بشأن المعاشات والمكافآت الاستثنائية والإضافية فضلا عن أحكام
هذا القرار ما لا يتعارض مع هذه الأحكام من القواعد العامة التي تسري على
المعاشات والمكافآت التقاعدية بما في ذلك قواعد انتقال المعاش إلى الورثة
المستحقين عن صاحب المعاش وطريقة توزيع المعاش على هؤلاء المستحقين ويعاد
النظر في المعاشات الاستثنائية بمناسبة زيادة المعاشات العادية تتبعا لاعادة
تقييم المنافع النقدية للضمان الاجتماعي .

مادة (12)

لا تخل احكام هذا القرار باختصاص اللجنة العامة للدفاع بمنح المعاشات
والمكافآت الاستثنائية او الإضافية للخاضعين لاحكام قانون تقاعد العسكريين
ونذلك بالشروط المقررة في هذا القانون وفي القانون رقم 5 لسنة 78م الخاص
بتتعديل بعض احكام القوانين العسكرية .

مادة (13)

تصدر اللجنة الشعبية العامة لخزانة القرارات الازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة (14)

لا تخل احكام هذا القرار بالقرارات السابق صدورها بشأن منح معاشات استثنائية ويستمر صرف هذه المعاشات من صندوق الضمان الاجتماعي على حساب أمانة الخزانة .

لجنة الشعبية العامة

صدر في 16 جمادى الثانية 1399 و ٢٠
الموافق ١٣ أيار 1990 م